

### الفصل الثالث

#### الالتزامات

٣٧- إيماننا منا بالمبادئ المذكورة آنفاً فإننا، كدول مشاركة في هذا المؤتمر، نلتزم بتنفيذ جدول أعمال الموئل، من خلال خطط العمل المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية و/أو السياسات والبرامج الأخرى التي توضع وتنفذ بالتعاون مع الأطراف المعنية على المستويات كافة ويدعمها المجتمع الدولي، آخذين في الاعتبار أن البشر هم محور اهتمامات التنمية المستدامة، بما في ذلك توفير المأوى اللائق للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة، وأن لهم الحق في حياة صحية ومنتجة في انسجام مع الطبيعة.

٣٨- وعند تنفيذ هذه الالتزامات ينبغي إيلاء اهتمام خاص لظروف واحتياجات الناس الذين يعيشون في فقر، والناس الذين لا مأوى لهم، والنساء، والمسنين، والسكان الأصليين، واللاجئين، والمشردين، والمعوقين، فضلاً عن الأشخاص من أفراد الفئات الضعيفة والمحرومة. كما ينبغي إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات المهاجرين. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات والظروف الخاصة للأطفال، ولا سيما أطفال الشوارع.

#### ألف - المأوى اللائق للجميع

٣٩- نؤكد من جديد التزامنا بالإعمال الكامل والتدريجي للحق في السكن اللائق، على النحو الوارد في الصكوك الدولية. وفي هذا السياق، نسلم بوجود التزام على الحكومات بتمكين الناس من الحصول على مأوى وبحماية وتحسين المساكن والأحياء السكنية. ونحن نلتزم بتحقيق هدف تحسين ظروف المعيشة والعمل على أساس منصف ومستدام، بحيث يحصل كل فرد على مأوى ملائم يكون صحياً وآمناً ومضموناً ويسهل الحصول عليه وبكلفة معقولة وهذا يشمل الخدمات الأساسية، والمرافق، وأسباب الراحة، ويتمتع بعدم التمييز في الإسكان، والضمان القانوني للحيازة. وسننفذ هذا الهدف ونعززه بأسلوب يتسق تماماً مع معايير حقوق الإنسان.

٤٠- كما نلتزم بتحقيق الأهداف التالية:

(أ) ضمان اتساق وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات واستراتيجيات المأوى كأولوية اجتماعية في إطار البرامج الإنمائية والسياسات الحضرية الوطنية من أجل دعم تعبئة الموارد وتوليد العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي؛

(ب) توفير الضمان القانوني للحيازة وتوفير فرص متساوية للحصول على الأرض لجميع الناس، بمن فيهم النساء والذين يعيشون في الفقر، والشروع في إصلاحات تشريعية وإدارية لمنح النساء فرصاً كاملة ومتساوية للحصول على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الإرث وفي تملك الأرض وغيرها من الممتلكات، وفي الحصول على الائتمان والموارد الطبيعية والتكنولوجيات اللائقة؛

(ج) تعزيز فرص وصول جميع الناس الى مياه الشرب النقية وخدمات الإصحاح وغيرها من الخدمات الأساسية. والمرافق ووسائل الراحة. وبخاصة فيما يتعلق بالذين يعيشون في فقر والنساء وأفراد الفئات المستضعفة والمحرومة:

(د) ضمان اعتماد نظم شفافة وشاملة وميسرة في مجال نقل الحقوق في الأراضي والضمان القانوني للحيازة:

(هـ) تعزيز امكانية الوصول على نطاق واسع وعلى نحو غير تمييزي الى تمويل الإسكان للجميع تمويلًا يكون مفتوحاً ومتسماً بالكفاءة والفعالية وملائماً. بما في ذلك تعبئة الموارد المالية المبتكرة وغيرها من الموارد - العامة والخاصة - من أجل تنمية المجتمعات المحلية:

(و) تشجيع أساليب وتكنولوجيات البناء المتاحة محلياً والملائمة والمعقولة الكلفة والمأمونة والكفؤة والسليمة بيئياً في جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية. على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والتي تركز على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المحلية وتشجيع الأساليب الموقرة للطاقة والتي تحمي صحة الإنسان:

(ز) وضع وتطبيق معايير توفر أيضاً للمعوقين امكانية الوصول وفقاً للقواعد النموذجية الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين:

(ح) زيادة توفير المساكن الميسورة التكلفة. بوسائل من بينها تشجيع وتعزيز ملكية المنازل الميسورة التكلفة وزيادة عرض المساكن الايجارية والمجتمعية والتعاونية وغيرها من المساكن الميسورة التكلفة عن طريق الشراكة بين مبادرات القطاع العام والخاص والمجتمعات المحلية. وتوفير وتعزيز حوافز قائمة على النظام السوقي مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق والتزامات المستأجرين والملاك على السواء:

(ط) التشجيع على تحسين مستوى المساكن الموجودة عن طريق إصلاحها وصيانتها وتزويدها بقدر كاف من الخدمات الأساسية والمرافق وأسباب الراحة:

(ي) القضاء على التمييز وتوفير الحماية القانونية منه في مجال الحصول على المأوى والخدمات الأساسية. بدون تمييز أي كان نوعه، مثل التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر وينبغي ضمان الحماية المماثلة من التمييز بسبب العجز أو السن:

(ك) مساعدة الأسرة\* في أداء أدوارها في مجالات الإعالة والتربية والتغذية اعترافاً بإسهامها المهم في الاندماج الاجتماعي، وتشجيع السياسات الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى الوفاء بالاحتياجات السكنية للأسر وأفرادها؛ لا سيما أشد أفرادها حرماناً وضعفاً، مع إيلاء اهتمام خاص لرعاية الأطفال؛

(ل) تعزيز خدمات المأوى ودعم الخدمات والمرافق الأساسية للتعليم والصحة لمن هم بلا مأوى، وللمشردين، والمهاجرين والسكان الأصليين، والنساء والأطفال الناجين من العنف داخل الأسرة، والمعوقين، والمسنين، وضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، وأفراد الفئات الضعيفة والمحرومة، بما في ذلك توفير المأوى والخدمات الأساسية المؤقتة للاجئين؛

(م) القيام، ضمن السياق الوطني، بحماية حقوق السكان الأصليين القانونية التقليدية في الأرض والموارد الأخرى، بالإضافة إلى تعزيز إدارة الأراضي؛

(ن) حماية جميع الناس من عمليات الإخلاء القسري المخالفة للقانون وتوفير الحماية القانونية منها وتداركها، مع أخذ حقوق الإنسان في الاعتبار؛ وفي حالة تعذر تفاوض عمليات الإخلاء، ضمان توفير حلول بديلة ملائمة بحسب الاقتضاء.

٤١- توفير دعم دولي مستمر للاجئين بغية تلبية احتياجاتهم والمساعدة في تأمين حل عادل ودائم لهم طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي.

#### باء - المستوطنات البشرية المستدامة

٤٢- إننا نلتزم بهدف إقامة مستوطنات بشرية مستدامة في عالم آخذ في التحضر، عن طريق تنمية مجتمعات تستخدم الموارد بكفاءة وفي حدود القدرة الاستيعابية للنظم البيئية وتأخذ في اعتبارها النوع القائم على المبدأ التحوطي، ومن خلال إتاحة فرص متساوية لجميع الناس، وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى فئات مستضعفة ومحرومة، لحياة صحية ومأمونة ومنتجة تتسجم مع الطبيعة ومع تراثهم الثقافي وقيمهم الروحية والثقافية وتكفل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، ومن ثم تسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة.

٤٣- وملتزم أيضاً بالأهداف التالية:

(أ) القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز المستوطنات البشرية المتدمجة اجتماعياً والمتيسرة، بما في ذلك إقامة مرافق مناسبة للصحة والتعليم، ومكافحة العزل وسياسات وممارسات التمييز وغيرها من سياسات وممارسات الاستبعاد، والاعتراف بحقوق الجميع واحترامها، لا سيما حقوق النساء والأطفال والمعوقين والذين يعيشون في فقر وأفراد الفئات المستضعفة والمحرومة؛

\* في سياق الفقرة ٣١ أعلاه.

(ب) تهيئة بيئة دولية ومحلية مؤاتية للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة كعناصر مترابطة ومتضافرة للتنمية المستدامة تجتذب الاستثمارات، وتولد العمالة، وتسهم في القضاء على الفقر، وتوفير إيرادات لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(ج) دمج التخطيط والإدارة الحضريين فيما يتصل بالإسكان والنقل وفرص العمل والأحوال البيئية والمرافق المجتمعية؛

(د) توفير مرافق أساسية بيئية كافية ومتكاملة في جميع المستوطنات بأسرع ما يمكن بغية تحسين الصحة عن طريق ضمان حصول جميع الناس على امدادات كافية ومستمرة ومأمونة من المياه النقية، وخدمات الاصحاح والصرف وتصريف النفايات، مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير المرافق لقطاعات السكان التي تعيش في فقر؛

(هـ) التشجيع على التخطيط المتكامل لاستخدام المياه بغية تحديد البدائل الفعالة وذات الكفاءة من حيث الكلفة لتعبئة امدادات مستدامة من المياه للمجتمعات المحلية والاستخدامات الأخرى؛

(و) تنفيذ الأهداف الاجتماعية والانمائية التي وافق عليها المجتمع الدولي بالفعل في مجالات التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والمساواة بين الجنسين؛

(ز) الاعتراف بجهود وامكانات القطاعين المنتجين غير الرسمي والخاص وتسخيرها ودعمها، عند الاقتضاء في تهيئة أسباب عيش وفرص عمل مستدامة وزيادة الدخل، مع توفير الإسكان والخدمات للناس الذين يعيشون في فقر؛

(ح) القيام، عند الاقتضاء، بتطوير المستوطنات غير النظامية والأحياء الحضرية الفقيرة كتدبير عاجل وحل عملي لنقص المأوى في المناطق الحضرية؛

(ط) تعزيز إنشاء مستوطنات بشرية مستدامة وأكثر توازناً عن طريق تشجيع الاستثمارات المنتجة وتهيئة فرص العمل وتنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم والبلدات والقرى؛

(ي) تعزيز التغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، ولا سيما في البلدان الصناعية، وتعزيز السياسات السكانية وهياكل المستوطنات الأكثر استدامة والتي تقلل الضغط على البيئة وتشجع الاستخدام الكفء والرشيد للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والهواء والتنوع البيولوجي والغابات ومصادر الطاقة والأراضي - وتلبي الاحتياجات الأساسية، ومن ثم توفر حياة وبيئة عمل صحيتين للجميع وتحد من الأثر الايكولوجي للمستوطنات البشرية؛

(ك) القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز إنشاء هيكل استيطاني أكثر توازناً من الناحية الجغرافية؛

(ل) منح أولوية الاهتمام لبرامج وسياسات المستوطنات البشرية الرامية الى الحد من التلوث الحضري الناجم بصورة خاصة عن عدم كفاية امدادات المياه والاصحاح والصرف وضعف إدارة النفايات الصناعية والمنزلية، بما في ذلك إدارة النفايات الصلبة، وتلوث الهواء؛

(م) تشجيع الحوار بين الأطراف العامة والخاصة وغير الحكومية المهمة لبلورة مفهوم موسع لـ"الحساب الختامي" يعترف بأن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمدنية على الأطراف المتأثرة بشكل مباشر وغير مباشر، بمن فيها الأجيال المقبلة، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد؛

(ن) تحسين فرص الحصول على العمل والسلع والخدمات ووسائل الراحة، بطرق من بينها تعزيز شبكات النقل الفعالة والسليمة بيئياً والسهولة الاستخدام والأقل ضجيجاً والأكثر في استخدام الطاقة وتعزيز أنماط التنمية المكانية وسياسات المواصلات التي تقلل الطلب على النقل، والقيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع التدابير التي تسمح بتحميل الملوث تكلفة التلوث، مع مراعاة الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية؛

(س) تشجيع تكنولوجيا أكثر من حيث استخدام الطاقة والطاقة البديلة/المتجددة للمستوطنات البشرية، والحد من الآثار السلبية لإنتاج الطاقة واستخدامها على صحة الإنسان وعلى البيئة؛

(ع) تشجيع الاستخدام الأمثل للأراضي المنتجة في المناطق الحضرية والريفية، وحماية النظم الأيكولوجية الهشة والمناطق الضعيفة بيئياً من التأثيرات السلبية للمستوطنات البشرية، بطرق من بينها تصميم ودعم تنفيذ ممارسات محسنة لإدارة الأراضي تعالج بصورة شاملة الاحتياجات الى الأراضي لخدمة أغراض الزراعة والصناعة والنقل والتنمية الحضرية والمساحات الخضراء والمناطق المحمية وغير ذلك من الاحتياجات الحيوية التي قد تتنافس فيما بينها؛

(ف) معالجة مسائل السكان التي تؤثر على المستوطنات البشرية وإدماج الشواغل الديموغرافية بالكامل في سياسات المستوطنات البشرية؛

(ص) حماية وصيانة التراث التاريخي والثقافي والطبيعي، بما فيه الأنماط التقليدية للمأوى والمستوطنات، حسب الاقتضاء، للسكان الأصليين وغيرهم، فضلاً عن المناظر الطبيعية والنباتات والحيوانات الحضرية في المساحات المكشوفة والخضراء؛

(ق) حماية الأماكن المقدسة والأماكن ذات الأهمية الثقافية والتاريخية؛

(ر) تشجيع إعادة تنمية وإعادة استخدام أراضي المراكز الحضرية التجارية والسكنية المزودة بالخدمات فعلاً ولكن التي يعتبر استغلالها ضعيف وذلك من أجل إنعاشها وتخفيف الضغوط الإنمائية عن الأراضي الزراعية المنتجة الواقعة على حدودها؛

(ش) تشجيع التوعية بالتكنولوجيات والمواد والمنتجات السليمة بيئياً والتدريب على استخدامها؛

(ت) تشجيع إتاحة فرص وصول متساوية ومشاركة كاملة للمعوقين في جميع مجالات المستوطنات البشرية وتوفير سياسات وحماية قانونية ملائمة ضد التمييز لأسباب تتعلق بالعجز؛

(ث) وضع وتقييم سياسات وبرامج لتخفيف الآثار السلبية غير المرغوب فيها المترتبة على التكيف الهيكلي والتحول الاقتصادي وتحسين تأثيرهما الإيجابي على تنمية المستوطنات البشرية المستدامة، وبخاصة على أولئك المنتمين إلى الجماعات المستضعفة والمحرومة والنساء. بطرق تشمل استعراض تأثير التكيف الهيكلي على التنمية الاجتماعية عن طريق دراسات للتأثير الاجتماعي يراعى فيها الفارق بين الجنسين وغيرها من الأساليب المناسبة؛

(خ) وضع وتنفيذ برامج تسهم في صون وتعزيز حيوية المناطق الريفية؛

(ذ) ضمان الاعتراف بأهمية المناطق الساحلية في الجهد الإنمائي الوطني وبذل جميع الجهود الممكنة لتأمين استخدامها بشكل مستدام؛

(ظ) الوقاية من الكوارث التي هي من صنع الإنسان، بما فيها الكوارث التكنولوجية الجسيمة، بتوفير تدابير تنظيمية وتدابير أخرى ملائمة لتلافي حدوثها، والحد من تأثير الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى على المستوطنات البشرية بطرق تشمل توفير آليات ملائمة للتخطيط وموارد للاستجابة السريعة التي يكون محورها البشر والتي تعزز الانتقال السلس من الإغاثة إلى التأهيل إلى إعادة البناء والتنمية، مع أخذ بعدي الثقافة والاستدامة في الاعتبار؛ وإعادة بناء المستوطنات المتأثرة بالكوارث بأسلوب يقلل من المخاطر المتعلقة بالكوارث في المستقبل ويجعل المستوطنات التي أعيد بناؤها متاحة للجميع؛

(أأ) اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة استخدام المعادن الثقيلة، وبخاصة الرصاص استخداماً مأموناً وفعالاً والتخلص، حيثما أمكن، من التعرض غير الخاضع لضوابط بغية حماية صحة الإنسان والبيئة؛

(ب ب) التخلص بأسرع ما يمكن من استخدام الرصاص في البنزين؛

(ج ج) إنشاء مساكن تصلح كمكان عمل وظيفي للمرأة والرجل.

#### جيم - التمكين والمشاركة

٤٤- إننا نلتزم باستراتيجية تمكين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص وفي القطاع الأهلي للقيام بدور فعال - على المستوى الوطني ومستويات الولاية/المقاطعة والحواضر والمستويات المحلية - في تنمية المستوطنات البشرية والمأوى.

٤٥- كما نلتزم بالأهداف التالية:

- (أ) تمكين القيادة المحلية وتعزيز الحكم الديمقراطي وممارسة السلطة العامة واستخدام الموارد العامة في جميع المؤسسات العامة وعلى كافة المستويات بطريقة تؤدي إلى ضمان إدارة البلديات والمدن والمناطق الحضرية إدارة تتميز بالشفافية والمسؤولية والخضوع للمساءلة والعدل والفعالية والكفاءة؛
- (ب) القيام، حيثما كان ذلك ملائماً، بتهيئة ظروف ملائمة لتنظيم وتنمية القطاع الخاص فضلاً عن تحديد وتعزيز دوره في تنمية المستوطنات البشرية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التدريب؛
- (ج) توزيع السلطة والموارد، حسب الاقتضاء، وكذلك الوظائف والمسؤوليات إلى المستوى الذي يكفل أكبر قدر من الفعالية في تلبية احتياجات السكان في مستوطناتهم؛
- (د) دعم تقدم وأمن السكان والمجتمعات المحلية بحيث يتمكن كل عضو في المجتمع من تلبية احتياجاته الإنسانية الأساسية وصون كرامته الشخصية وسلامته وقدراته الإبداعية وتحقيق تطلعاته في الحياة؛
- (هـ) العمل مع الشباب، في إطار شراكة، من أجل تنمية وتعزيز المهارات الفعالة وتوفير التعليم والتدريب من أجل إعداد الشباب للقيام، حاضراً ومستقبلاً، بأدوار اتخاذ القرارات وإيجاد أسباب العيش المستدامة في إدارة المستوطنات البشرية وتنميتها؛
- (و) تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية التي تراعي نوع الجنس وبناء القدرات على المستويين الوطني والمحلي بما يفضي إلى المشاركة المدنية والمساهمة العريضة القاعدة في تنمية المستوطنات البشرية؛
- (ز) تشجيع إنشاء منظمات على مستوى المجتمعات المحلية ومنظمات على مستوى المجتمع المدني وغير ذلك من أشكال الكيانات غير الحكومية التي تسهم في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية؛
- (ح) وضع نهج قائم على المشاركة في تنمية وإدارة المستوطنات البشرية المستدامة، أساسه الحوار المتواصل بين كافة الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية الحضرية (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية) وخاصة النساء والمعوقون والسكان الأصليون، بما في ذلك مصالح الأطفال والشباب؛
- (ط) تعزيز بناء القدرات والتدريب في مجال تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها وتنميتها على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك التعليم والتدريب وتعزيز المؤسسات وخاصة لفائدة النساء والمعوقين؛
- (ي) تعزيز الأطر التمكينية المؤسسية منها والقانونية على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والمحلية لتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية المستدامة للمأوى والمستوطنات البشرية؛

(ك) تعزيز إمكانية الوصول، على قدم المساواة، إلى معلومات موثوقة على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والمحلية، باستخدام تكنولوجيا وشبكات الاتصال الحديثة حيثما كان ذلك ملائماً؛

(ل) ضمان إتاحة التعليم للجميع ودعم البحوث الرامية إلى بناء القدرة المحلية التي تعزز توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية لأن التحديات تفرض زيادة استخدام العلم والتكنولوجيا في حل المشاكل المتصلة بالمستوطنات البشرية؛

(م) تيسير مشاركة المستأجرين في إدارة المساكن على مستوى القطاع العام والمجتمع المحلي ومشاركة النساء وأفراد الفئات المستضعفة والمحرومة في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الحضرية والريفية.

#### دال - المساواة بين الجنسين(\*)

٤٦- إننا نلتزم بهدف المساواة بين الجنسين في تنمية المستوطنات البشرية. وملتزم أيضاً بما يلي:

(أ) إدماج الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس في التشريعات والسياسات والبرامج والمشاريع المتصلة بالمستوطنات البشرية عن طريق التحليل الذي يراعي نوع الجنس؛

(ب) تطوير منهجيات مفاهيمية وعملية لإدماج الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس في تخطيط المستوطنات البشرية وتنميتها وتقييمها بما في ذلك وضع المؤشرات؛

(ج) جمع وتحليل ونشر بيانات ومعلومات مصنفة حسب الجنس عن قضايا المستوطنات البشرية بما في ذلك الوسائل الإحصائية التي تعترف بعمل المرأة دون أجر وتلقي الضوء عليه، كيما تستخدم في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج؛

(د) إدماج منظور يراعي نوع الجنس في تصميم وتنفيذ آليات الإدارة السليمة والمستدامة بيئياً للموارد، وتقنيات الإنتاج وتنمية الهياكل الأساسية في المناطق الريفية والحضرية؛

(هـ) صياغة وتعزيز السياسات والممارسات التي تعزز مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في تخطيط المستوطنات البشرية واتخاذ القرارات المتعلقة بها.

\* يرد في المرفق الخامس بهذا التقرير نص البيان الذي أدلى به رئيس المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، أثناء المؤتمر، بشأن المفهوم الشائع لتعبير "نوع الجنس".

### هاء - تمويل المأوى والمستوطنات البشرية

٤٧- إننا، وإن كنا نعتزف بأن قطاع السكن والمأوى قطاع منتج ويستحق في جملة أمور الحصول على التمويل التجاري، نلتزم بتعزيز آليات التمويل الموجودة والقيام، حيثما كان ذلك ملائماً، باستحداث نهج مبتكرة لتمويل تنفيذ جدول أعمال الموئل الذي يُيسر تعبئة موارد إضافية من مختلف مصادر التمويل - العامة والخاصة والمتعددة الأطراف والثنائية - على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، ويُسجج تخصيص الموارد وإدارتها بكفاءة وفعالية ومع الخضوع للمساءلة، معترفين بأن المؤسسات المحلية التي تقدم الائتمانات الصغيرة قد تنطوي على أكبر إمكانات لإسكان الفقراء.

٤٨- كما نلتزم بالأهداف التالية:

(أ) تنشيط الاقتصادات الوطنية والمحلية عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، التي تجذب الموارد المالية والاستثمارات الخاصة المحلية والدولية وتولد العمالة وتزيد الإيرادات، موفرة بذلك قاعدة مالية أقوى لدعم تنمية المأوى الملائم والمستوطنات البشرية المستدامة؛

(ب) تعزيز القدرة الإدارية للشؤون الضريبية والمالية على جميع المستويات، بغية تنمية مصادر الإيرادات تنمية كاملة؛

(ج) زيادة الإيرادات العامة من خلال القيام، حسب مقتضى الحال، باستخدام الوسائل الضريبية المفضية إلى الممارسات السليمة بيئياً من أجل تعزيز الدعم المباشر لتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(د) تعزيز الأطر التنظيمية والقانونية لتمكين الأسواق من العمل ومن التغلب على فشل السوق وتيسير المبادرات المستقلة والابداع فضلا عن تشجيع استثمار الشركات وإعادة استثمارها، بصورة مسؤولة اجتماعياً وبيئياً، في المجتمعات المحلية وبالشراكة معها، وتشجيع مجموعة واسعة من الشراكات الأخرى لتمويل تنمية المأوى والمستوطنات البشرية؛

(هـ) تعزيز فرص حصول الجميع، على قدم المساواة، على الائتمانات؛

(و) القيام، حيثما كان ذلك ملائماً، باستخدام آليات شفافة وحسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بنتائجها وقائمة على الأداء لتوزيع الموارد بين مختلف مستويات الحكومة ومختلف الجهات الفاعلة؛

(ز) تيسير الوصول إلى السوق بالنسبة لأقل الناس تنظيمياً واطلاعا أو المستبعدين بأي شكل آخر عن المشاركة، بتقديم الإعانات لهم حيثما كان ذلك ملائماً، وتشجيع الآليات الائتمانية المناسبة وغيرها من الوسائل لتلبية احتياجاتهم.

### واو - التعاون الدولي

٤٩- إننا نلتزم - لخدمة السلم والأمن والعدالة والاستقرار على المستوى الدولي - بتعزيز التعاون والشراكة الدوليين اللذين يساعدان في تنفيذ خطط العمل الوطنية والعالمية وفي بلوغ غايات جدول أعمال المؤئل عن طريق المساهمة والمشاركة في برامج التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي والترتيبات المؤسسية وبرامج المساعدة التقنية والمالية، وتبادل التكنولوجيا المناسبة، وجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالمأوى والمستوطنات البشرية، وإقامة الشبكات الدولية.

٥٠- كما نلتزم بالإهداف التالية:

(أ) السعي لبلوغ الرقم المستهدف والمتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة، في أقرب وقت ممكن، فضلاً عن القيام بحسب الضرورة بزيادة نصيب تمويل برامج توفير المأوى الملائم وتنمية المستوطنات البشرية بما يتناسب مع نطاق وحجم الأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف وغايات جدول أعمال المؤئل:

(ب) استخدام الموارد والأدوات الاقتصادية بفعالية وكفاءة وانصاف ودون تمييز على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية:

(ج) تشجيع التعاون الدولي المتجاوب فيما بين المنظمات العامة والخاصة وغير المستهدفة للربح وغير الحكومية والأهلية.

### زاي - تقييم التقدم

٥١- نلتزم باحترام جدول أعمال المؤئل وتنفيذه بوصفه دليلاً للعمل داخل بلداننا وبرصد التقدم المحرز صوب هذا الهدف. وتعتبر المؤشرات الكمية والنوعية على الصعيد الوطني والمحلي، المصنفة بحيث تعكس تنوع مجتمعاتنا، ضرورية لتخطيط ورصد وتقييم التقدم المحرز نحو توفير مأوى ملائم للجميع ومستوطنات بشرية مستدامة. وفي هذا الصدد، يعد رفاه الأطفال مؤشراً حاسماً يدل على المجتمع الصحي. ويجب أن توضع مؤشرات تراعي نوع الجنس وفئة العمر وبيانات مفصلة وطرق ملائمة لجمع البيانات، وأن تستخدم لرصد ما للسياسات والممارسات المتعلقة بالمستوطنات البشرية من أثر على المدن والمجتمعات المحلية، مع إيلاء اهتمام خاص ومستمر لحالة الأفراد الذين ينتمون إلى الفئات المحرومة والمستضعفة. ونحن نقر بالحاجة إلى نهج متكامل وعمل متضافر لتحقيق هدف توفير مأوى ملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، وسنسعى جاهدين إلى تنفيذ الالتزامات وبرامج العمل الدولية بصورة منسقة.

٥٢- كما نلتزم بتقييم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئل)، الذي تشتمل مسؤولياته، في جملة أمور، على التنسيق ومساعدة جميع الدول في تنفيذ جدول أعمال المؤئل، وذلك من أجل إعادة تنشيطه.